الرؤية **الاقتصادية** لليمن **2030**م

وثيقة مشروع أولية

Yemen **Economic** Vision (YEV) 2030 Concept Paper

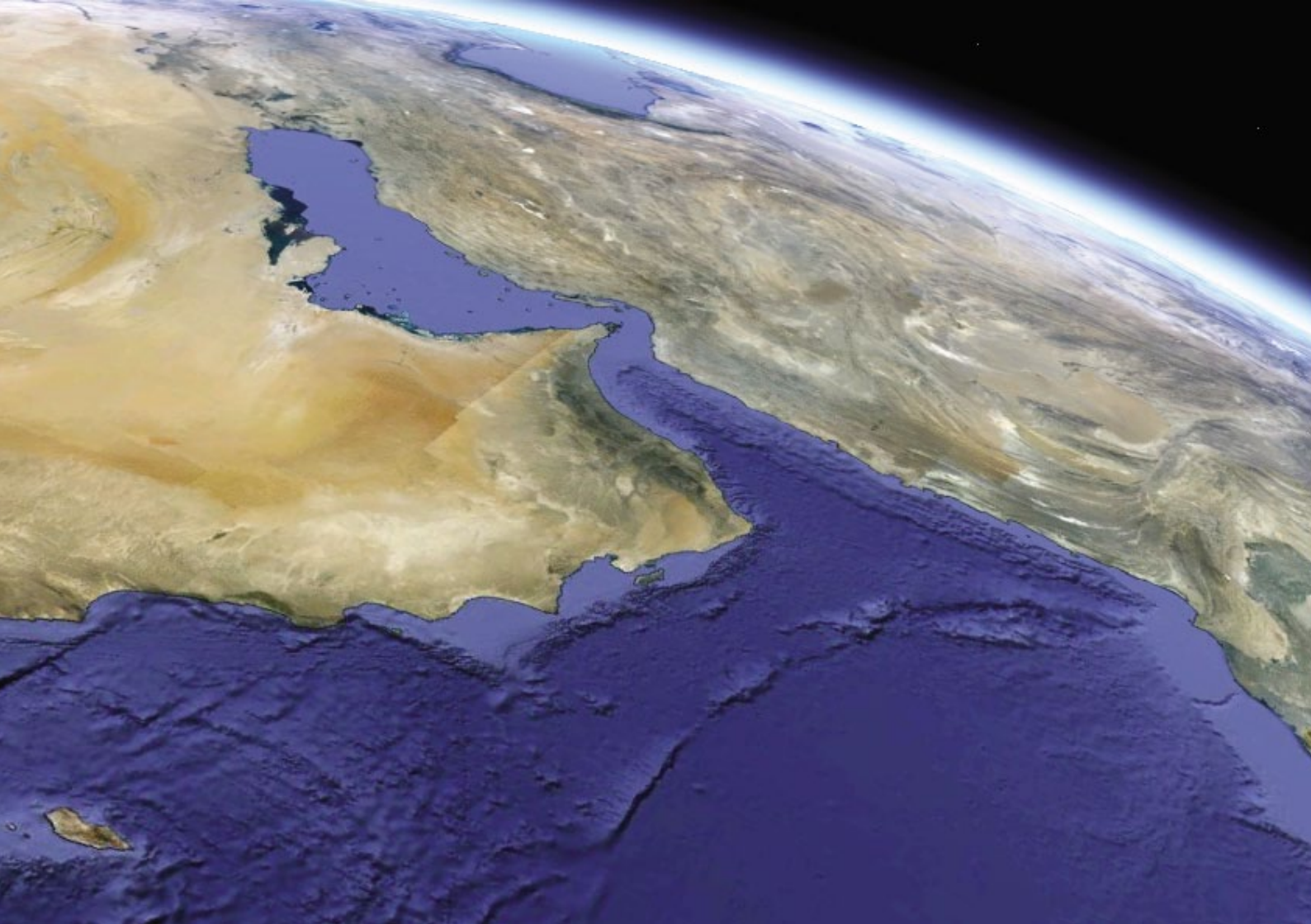

الجمهورية اليمنية
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
المركز اليمني للاستشعار عن بعد
ونظم المعلومات الجغرافية

خارطة توزيع الاقاليم الاقتصادية

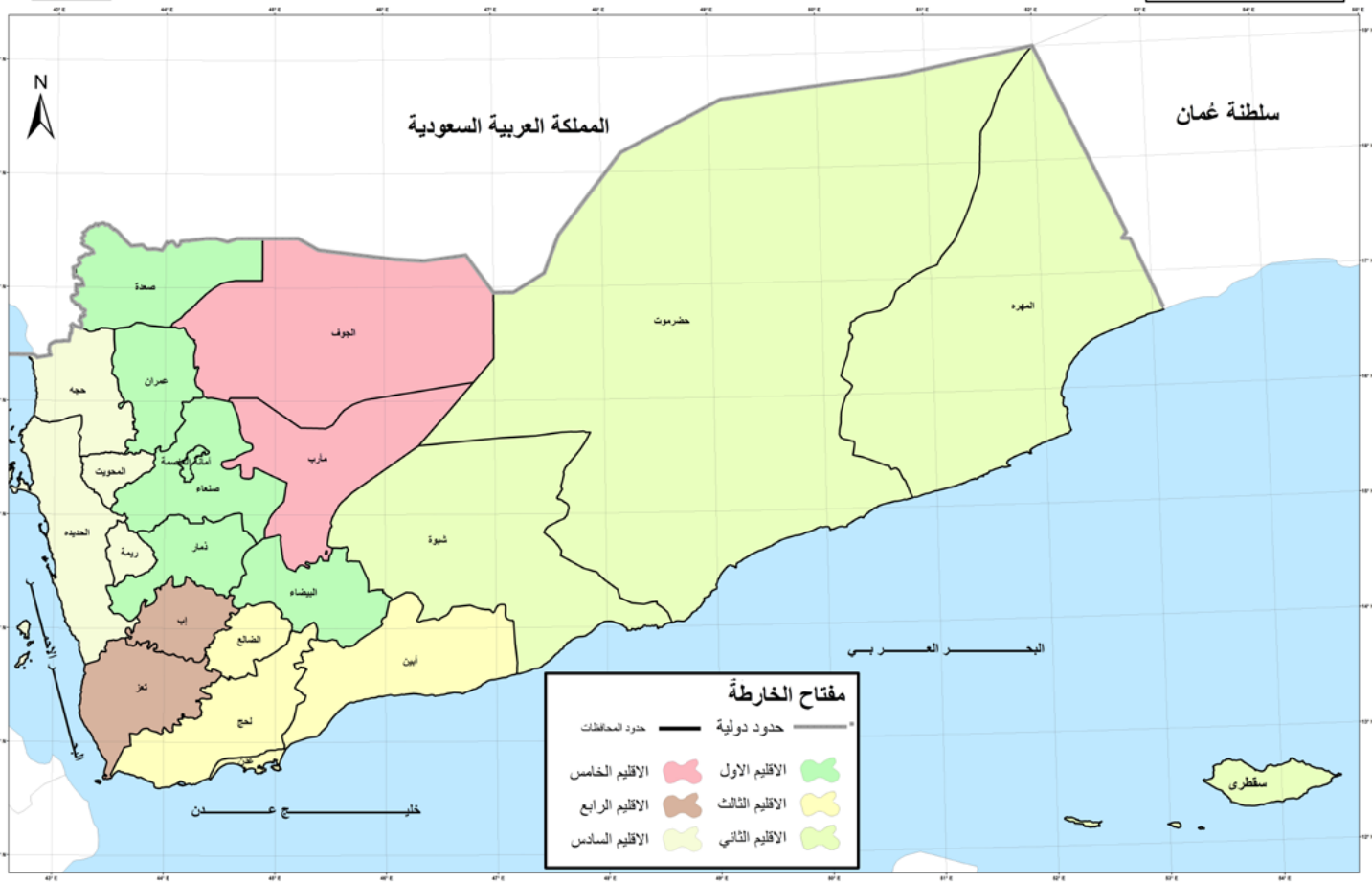

تقديم

هذه الورقة تمثل وثيقة أولية لمشروع الرؤية الاقتصادية للجمهورية اليمنية ٢٠٣٠م.

تشكل الفريق الرئيسي الذي يعمل على صياغة هذه الرؤية برئاسة الدكتور سعد الدين بن طالب بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٢/٢٦م. ولقد اشترك في اعداد هذه الرؤية فريق من الاكاديميين والإداريين والمتخصصين من قطاعات مختلفة في الاقتصاد، وممثلين عن القطاع الخاص، وتم اشراك خبراء من الاقاليم المختلفة في ورش عمل ودراسات وتحليلات، وستعرض على مختلف الفعاليات لإثرائها وبلورتها بصورتها النهائية.

وهذه الرؤية الاقتصادية تمثل رأيا وطنيا أخذ في الاعتبار التجارب الماضية، والحالة السياسية والاقتصادية الحالية، وتطورات العامين الماضيين. كما أخذت هذه الرؤية في اعتبارها أن هناك حوارا سياسيا مأمولا منه اتفاق سياسي على هيكل الدولة، ومؤسساتها وآلياتها، وهي بذلك لا تستبق نتائج ذلك الحوار. ويمكن تطوير هذه الرؤية لتتوافق مع مخرجات الحوار الوطني.

وسيتم إعداد ونشر الصيغة الكاملة للرؤية في وقت لاحق على يد خبراء محليين ودوليين.

ونتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في اخراج هذا المجهود من المانحين (RGP، and UNDP/ECDF) كما نخص بالشكر والتقدير كل الفرق الاقليمية التي ساهمت في انجاز هذا المشروع.

رئيس فريق الرؤية الاقتصادية

د. سعد الدين بن طالب

١. مقدمة

في عام ٢٠١٢ احتفلت اليمن بمرور خمسين عاما على ثورة ٢٦ سبتمبر، وخمسة وأربعين عاما على ثورة الرابع عشر من أكتوبر واستقلال الجنوب من الاحتلال البريطاني.

كان الشعب يتطلع من خلال هذه التطورات التحررية نحو رسم خطاه وإلى مستقبل أفضل تتحقق فيه العدالة ،والحرية ،والرفاه و،الأمن والأمان. وبعد عقود من التجارب ،والصراعات، والتقلبات السياسية ،والاقتصادية، لايزال اليمن يجد نفسه من في مؤخره الدول الأقل نموا، ولا يزال الشعب يعاني من أعراض الفقر والجهل والتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وأصبح المجتمع الدولي ينظر إلى اليمن بأنها مهددة بالفشل القابل للتطور إلى صراع داخلي مسلح طويل الأجل.

وخلال تلك العقود الماضية لم تتحقق التنمية التي تلبي تطلعات الشعب، إلا في فترات قصيرة و محدودة، و بلغت المؤشرات الأخيرة – في نسب الفقر (٥٤,٥٪)[1] وسوء التغذية في الأطفال (٤٧ ٪)[2] والبطالة كما تشير التوقعات الحكومية (٣٦-٤٠ ٪)[3] بالإضافة إلى مؤشرات اخرى – تستدعي الوقوف المسئول أمامها وإجراء التغيرات اللازمة لإصلاح المسار إلى مستقبل أفضل.

من المؤكد أن الصراع السياسي في شمال البلاد وجنوبها، قبل الوحدة وفي السنوات التي تلتها، هو من أهم الأسباب التي وقفت حائلا أمام تحقيق الأهداف السامية التي قامت من اجلها الثورات وأعلنتها الحكومات المتتالية في برامجها ففي شمال البلاد ومنذ قيام الثورة، ظل الصراع السياسي المحمل بعبء موروثات وتكوينات اجتماعية تقليدية يمنع قيام الدولة الحديثة، دولة المؤسسات، وحكم القانون، والمساواة وهي الدولة التي قامت الثورة لتحقيقها.

وحتى مع حدوث الازدهار النفطي الأول في دول الجوار في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي لم يحدث التطور الاقتصادي، أو السياسي أو الاجتماعي المنشود إلا في فترة وجيزة وبشكل محدود برغم توفر الظروف المواتية لحدوث نقلة حقيقية؛ بل انه حتى مع اكتشاف النفط في مأرب منتصف الثمانينيات وبداية الحقبة النفطية في الشمال، لم تتحقق النهضة أو التنمية المستدامة أو أي تحسن حقيقي في مستوى معيشة المواطنين.
وفي الجنوب، خرج الجيش البريطاني عام ١٩٦٧ بعد أكثر من قرن من الاستعمار والاستغلال الأجنبي لموقع مدينة عدن، وتولت قيادة البلاد إحدى الجبهات الوطنية دون إشراك بقية القوى واتخذت نظاما سياسيا واقتصاديا اشتراكيا معتمدا في ذلك على دعم المنظومة الاشتراكية الدولية ،ووضعت البلاد في الخط الأمامي من الحرب الباردة مع منظومة الغرب الرأسمالية.

1- Joint Social and Economic Assessment, 2012
2- the comprehensive food security survey report in Yemen 2012 conducted by food world program (WFP)
3- واذا تحدثنا عن تلك المؤشرات بالنسبة للذكور والإناث سنجد ان الفجوة بين الجنسين كبيرة, اذ أظهرت مؤشرات دليل الفوارق بين الجنسين بحصول اليمن على مرتبة متدنية قبل الاخيرة (146 من 147دولة) مما يدل على شبه انعدام المساواة وان الفئات المحرومة هي التي تتحمل الزيدويلات من الحرمان جراء عواقب الفوارق بين الجنسين.

وبذلك لم تستقر الأوضاع السياسية ،أو الاقتصادية ،وظلت الصراعات السياسية الداخلية بالإضافة إلى الصراع مع دول الجوار، ولم تتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة، بل تطور الصراع السياسي الداخلي إلى صراع مسلح بين أطراف داخل الحزب الحاكم الوحيد.

ومن المظاهر الواضحة خلال حكم الاشتراكيين هي النزوح الجماعي الكبير للمواطنين إلى دول الجوار بحثا عن فرص اقتصادية أفضل.
وفي عام ١٩٩٠ دخل شمال اليمن وجنوبه في وحدة اندماجية مستعجلة ومفاجئة ،تم الاتفاق فيها على تبني التعددية السياسية واقتصاد السوق ولم يتم التعامل والاتفاق على كثير من الأساسيات التي تبنى عليها الدولة، على أن يتم ذلك خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٠ – ١٩٩٣).

وخلال فترة قصيرة (١٩٩٤) بدأت الخلافات الجوهرية تظهر بين النظامين السابقين للدولة الوليدة، وتصاعدت حتى تفجر صراع مسلح بينهما دام أكثر من شهرين وانتهى باجتياح المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أراضي الجنوب، وأخرج قادة الجنوب السابقون إلى المنفى.

ومن الأسباب الأساسية لتلك الخلافات هو الواقع الجيوسكاني المتباين بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى اختلاف الواقع الاجتماعي ،والاقتصادي والحقوقي، والسياسي.

فالجنوب يضم خمس سكان دولة الوحدة وضعف المساحة بما تحويه من ثروات طبيعية واقتصادية من نفط، وغاز، وبنية تحتية إستراتيجية (ميناء عدن مثلا)؛ بينما الشمال، بأربعة أضعاف سكان الجنوب، تسيطر عليه قوى قبلية تقليدية ومسلحة كانت دوما تعطل قيام الدولة المؤسساتية الحديثة.
وبعد إبعاد القادة الاشتراكيين من الجنوب، هيمنت تلك التركيبة السياسية بمكوناتها من القبلية والعسكرية، على القرار السياسي والاقتصادي.

وكما هو مشهود في تجارب مشابهة، وفرت تلك التركيبة الحاكمة البيئة المثلى لتنامي الفساد المؤسسي الذي تعاظم خلال العقدين الأخيرين حتى استحوذ بالكامل على كل مفاصل الدولة ومصادر اقتصادها[4]. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في مؤشرات مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية CPI[5].

ومما زاد من تعقيد المشكلة هو أن اليمن تحولت إلى دولة ريعية تعتمد بشكل أساسي على مبيعات ثروتها الطبيعية (النفط والغاز) ،التي مثلت ما يزيد على ٨٠٪ من إيرادات الموازنة العامة . وانطبق عليها فيما بعد ما يسمى ب « لعنة الموارد» بطريقتها الكلاسيكية وبنص تعريفها[6].

لقد كانت هناك محاولات وشعارات رفعت للإصلاح في مختلف المراحل وأحيانا بمطالبات وضغوط من المانحين الدوليين لدولة كانت تمشي في طريق الفشل. ولكن لم تكن هناك نتائج ملموسة لتلك البرامج بسبب مقاومة المركز السياسي لتنازلات في الصلاحيات التي مكنته من ممارسات الأبوية[7] السياسية والاقتصادية ، وكذلك مقاومة قوى المصالح الكبيرة التي ترتبت على مر السنين.

4- (Yemen Corruption Assessment, USAID ,SEPTEMBER 25, 2006).
5- حصلت اليمن على 2.1 في مؤشرات مدركات الفساد للعام 2011 والترتيب 164مما يعني أنها ذات نسبة فساد عالي.
6- http://en.wikipedia.org/wiki/Resource_curse.
7- (http://en.wikipedia.org/wiki/Patrimony , http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/131044-parental-authority.html).

وبذلك، أصبحت المركزية، وتركيبة القوى السياسية والاقتصادية هما العائق الأساسي أمام أي إصلاح أو تنفيذ لبرامج تنمية اقتصادية تعتمد على الإنتاج والاستثمار.

كل ذلك أدى إلى إدارة غير رشيدة للثروة الطبيعية المكتشفة والمستغلة مما نتج عنه عجز في تمويل الخدمات الأساسية، وبدأت مؤشرات نضوب الثروة تظهر في أول سنوات الألفية الجديدة ولهذا ذهبت السلطة إلى طلب القروض والمساعدات. ولم تكن هذه الموارد من القروض والمساعدات في حجمها ونوعها كافية لحدوث أي نقلة ملموسة في مستوى معيشة المواطنين.

بل إن مستوى المعيشة استمر في التدهور، و تنامت مستويات البطالة والفقر على مر السنين. ونتج عن ذلك، وغيره من أسباب الاستحواذ السياسي والاقتصادي التي اتسمت به السلطة، بداية الاحتجاجات والمطالبات من كثير من الجهات السياسية والفئوية والجهوية؛ ووصل بعضها إلى الصراع المسلح (حرب صعده عام ٢٠٠٤) ومطالبات بانفصال الجنوب (الحراك الجنوبي عام ٢٠٠٧).

ونتيجة لذلك دخلت اليمن في أزمة سياسية، واقتصادية، وأمنية مثلت تهديدا للدولة بالفشل منذ عام ٢٠٠٦ على الأقل. ومثل ذلك قلقا محليا ودوليا. وعلى اثر ذلك أقيمت الاجتماعات والمؤتمرات للمجتمع الدولي والمانحين لمساندة اليمن للخروج من أزمته، وتم تشخيص العوائق والمشكلات والمطالبة بالإصلاحات الجادة لمنع انهيار الدولة[8].

ومع ذلك لم تتخذ أي إجراءات، أو إصلاحات حقيقية، ولم تستطع السلطة الاستفادة من معظم التعهدات المالية لمساعدة اليمن، واستمرت الأزمات والاحتجاجات في التنامي.

ففي أواخر أيام عام ٢٠١٠ بدأت في تونس أول ثورات «الربيع العربي» وأسقطت النظام وتبعتها ثورة في مصر أسقطت السلطة. وكانت اليمن مهيأة للانتفاضة التي خرجت في معظم محافظاتها ومدنها وكان للمرأة والشباب دور رائد، و حدثت تطورت أدت إلى انشقاقات عسكرية وسياسية ومواجهات مسلحة كادت تعصف بالبلاد إلى حرب أهلية طويلة الأمد لا يعرف مداها أو نتائجها. وانهارت خدمات الدولة الأساسية بما فيها الأمن والكهرباء وانهار الاقتصاد، وتعاظمت بشكل كبير مستويات الفقر والبطالة، وظهرت مؤشرات مقلقة لسوء التغذية في الأطفال. واستغلت قوى الإرهاب الفراغ السياسي والأمني وعززت وجودها وسيطرتها على مناطق واسعة من الدولة.

وتدخلت دول الجوار والقوى الدولية لتجنيب الدولة اليمنية مصير الصراع والانهيار الكامل، وما قد ينتج عن ذلك من تهديد امني محلي وإقليمي ودولي. وقدمت «مبادرة مجلس التعاون الخليجي» كمخرج من الأزمة وتم التوقيع عليها من قبل أهم القوى السياسية في نوفمبر من عام ٢٠١١.
وأهم ما تضمنته المبادرة هو انتقال الرئاسة عبر التصويت إلى نائب الرئيس، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإقامة حوار وطني واسع يضم كل الأطراف لصياغة دستور جديد ، يعيد هيكلة الدولة بشكل متوافق عليه ليحقق الطموحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية للشعب الذي طالت معاناته وقدم التضحيات المتتالية لتحقيقها.

8- مؤتمر لندن28 يناير 2006، الرياض 28-27 فبراير 2010 ، وانشاء مجموعة أصدقاء اليمن في أكتوبر 2006 .

٢. مبررات الرؤية الاقتصادية:

إن وظيفة الدولة أو سلطتها الحاكمة معروفة ومتعارف عليها وتتمثل في تحقيق سعادة الشعب عبر تنظيم دولته وحمايتها بما يحقق الأمن وإقامة سلطة القانون، والرفاهية، والعدالة، والمساواة، وتأمين الحقوق الشخصية والعامة وتحت شرعية رضاء شعبي عنها.

ويتبين للمتابع لأحداث وتطورات العقود الخمسة الماضية أن طموحات الشعب في الدولتين قبل الوحدة وفي الدولة الموحدة لم تتحقق حتى في أدنى المستويات ووجد الشعب نفسه في دولة ينتشر فيها الفقر وغياب العدالة، والمساواة، والأمن في مجتمع مهدد بالاقتتال والانهيار.

واستمرت الصراعات السياسية بسبب غياب دولة المؤسسات التي يمكن لأي طرف أن يحتكم لقانونها أمام قضاء ومؤسسات فعالة، ويعتبر ذلك شرطا أساسيا لقيام اقتصاد يعتمد على الإنتاج لقوى العمل لتحقيق تراكم للثروة، والوصول إلى دولة الرفاه.

ومن واجب أي سلطة أن تقدم للشعب برامج لتنمية المجتمع من كافة الجوانب، وفق رؤية متفق عليها لتكون قادرة على حشد طاقات المجتمع لتحقيقها. ومن حق المواطن رجلا كان أو امرأة أن يعرف نوايا السلطة في مستقبله ومستقبل أبنائه والمجتمع، وبذلك العلم يستطيع المواطن، صغيرا أو كبيرا، غنيا أو فقيرا، عاملا أو مستثمرا، أن يرسم طريق مستقبله ويندمج في بناء مجتمعه.

لهذا، من الضروري أن تكون للدولة، بسلطتها ومواطنيها، رؤية واضحة ومتفق عليها في الاقتصاد، والسياسة، والحاضر، والمستقبل، حتى تقوم بتسخير الطاقات العامة والخاصة لتحقيقها، وأن تحميها وتجنبها المخاطر عن طريق إتاحة المساحات الواسعة لرقابة المواطنين، ومؤسساتهم الرسمية والمجتمعية. وتقوم أيضا بحماية المشروع الوطني من أية مشاريع أنانية تخطف أحلامهم.

هذه الرؤية الاقتصادية تمثل رأيا وطنيا أخذ في الاعتبار التجارب الماضية، والحالة السياسية والاقتصادية الحالية، وتطورات العامين الماضيين. كما أخذت هذه الرؤية في اعتبارها أن هناك حوارا سياسيا مأمولا منه اتفاق سياسي على شكل الدولة ومؤسساتها وآلياتها وهي بذلك لا تستبق نتائج ذلك الحوار ويمكن إجراء التطوير المناسب لهذه الرؤية لتتوافق مع مخرجات الحوار الوطني.

ولقد تم اعداد هذه الرؤية من قبل فريق من الأكاديميين ،والإداريين والمتخصصين في قطاعات مختلفة في الاقتصاد، وممثلين عن القطاع الخاص، ومثلت معظم مناطق اليمن في هذه المجموعة وتمت نقاشات وورش عمل، ودراسات، وتحليلات عميقة على مدى تسعة أشهر تقريبا.

وتظل هذه الورقة هي الصياغة الأولى وقابلة للنقاش المجتمعي والمؤسسي لتعديلها أو تنقيحها. فالأساس لها هو القبول المجتمعي الواسع في كل مناطق البلاد ومن كافة طوائفه وسيقدم الفريق الحامل لهذه الرؤية كل الفرص الممكنة لنقاشها على نطاق واسع وسينصت جيدا لكل الآراء.
ان الهدف الأسمى لتقديم هذه الورقة هو تقديم الأفكار للنقاش الجاد بهدف الوصول إلى الصياغة الأنسب لهيكل إدارة الاقتصاد الذي يحقق خروجنا من دوائر الأزمات إلى رحاب تنمية حقيقية مستدامة تحقق الرفاه والسعادة والطمأنينة والحياة الكريمة للمواطن والمجتمع في كافة مناطق الوطن.

٣. أهداف الرؤية الاقتصادية:

بنيت الرؤية الاقتصادية للجمهورية اليمنية على أساس أقاليم اقتصادية مبنية على تحليل علمي من خلال مبدأ اللامركزية لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق الأهداف التالية:

١- تحسين كفاءة تقديم الخدمات، وتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الشرعية للحكومة.

٢- تحسين عملية صنع القرار من خلال توسيع المشاركة الشعبية وخاصة في شريحتي المرأة و الشباب في الأنشطة السياسية والاقتصادية.

٣- تحسين الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي بمجملها إلى النمو الاقتصادي[9] من خلال عمل السلطات المحلية في تحصيل الإيرادات وعمل الموازنات للإيرادات العامة وتحديد مستويات تقديم الخدمات المناسبة للمحليات المعنية.

٤- التركيز على الميزات الاقتصادية وتنميتها في مختلف الأقاليم.

٥- تحسين بيئة الاستثمارات المحلية وخلق التنافس في جذبها.

٦- رفع الكفاءة الإدارية في استخدام الثروات.

٧- تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات أسرع تؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين وضع المواطنين خاصة الفقراء (Pro-poor Growth).

٤. معايير تسمية الأقاليم الاقتصادية:

أن تسمية الأقاليم الاقتصادية الستة يمثل نموذج لتوجيه التنمية، وليس منهجية يجب إتباعها، وهو خاضع للتوافقات التي سيتمخض عنها الحوار الوطني، وقد تم مراعاة المعايير والأسس التالية في تسمية الأقاليم الاقتصادية:

9- (Tiebout C. (1956) A pure theory of expenditure. Journal of Political Economy 64: 416-424).

١- توفر مقومات الاستدامة.
٢- توفر الموارد والفرص الاقتصادية القابلة للتطوير.
٣- الانسجام الاجتماعي والتاريخي.
٤-إمكانية التكامل بين الأقاليم.
٥- تحديد واضح للعلاقة بين الأقاليم مع بعضها وبين الأقاليم والمركز.
٦- توفر الحد الأدنى من البنية التحتية المادية والبشرية.

وبناء على المعايير السابقة تم تحديد ستة أقاليم اقتصادية.

أ. الأقاليم الاقتصادية المقترحة

١- عمران ، صعدة، صنعاء ، ذمار، البيضاء.
٢- حضرموت، المهرة، شبوة ،أرخبيل سقطرة.
٣- عدن، لحج، أبين، الضالع.
٤- تعز ، إب.
٥- مأرب ، الجوف.
٦- الحديدة، حجة، ريمة ، المحويت، جزر البحر الأحمر

وسيتم تقديم تحليل علمي لكل إقليم مبني على نقاط القوة والضعف، والفرص، والتهديدات بشكل مفصل في الوثيقة الرئيسية. ولا يستبق هذا التحديد نتائج الحوار الوطني ويمكن بلورته بحسب الاتفاق السياسي النهائي مع مراعاة المعايير العلمية المذكورة أعلاه.

ب. هيكل السلطات المتوقع :

وسيكون الهيكل مرتبا وفقا للمحددات التالية :

١- هنالك ثلاث مستويات : مركزي، إقليمي، محلي (محافظات ومديريات).

٢- يجب أن تتوافر في هذه المستويات شروط الحكم الرشيد، مع وجود أجهزة الرقابة والمساءلة على جميع مستويات السلطة.

٣- تكون السلطات كالتالي :

أ - في المركز ثلاث سلطات (تشريعية، تنفيذية، وقضاء أعلى).

ب - على مستوى الأقاليم ثلاث سلطات (تشريعية، تنفيذية، وقضائية).

د - على المستوى المحلي سلطتان (تنفيذية و قضائية).

ت. إدارة الموارد :

إن الموارد الطبيعية المتوفرة في الإقليم ملك للإقليم ذاته وتخضع لسلطته مع ضريبة يتم دفعها للمركز . ويراعي المركز العدالة في توزيع الموارد على الأقاليم، وعلى كل إقليم المساهمة في موازنة المركز لتمويل الخدمات التي يقوم بها ولتحقيق النمو المناسب في بقية الأقاليم.

ويكون هنالك تقسيم للموارد الأخرى على المستويات المختلفة بحيث تحقق القدرة لتقديم الخدمات المناسبة على مختلف المستويات.

٥. الأثر المتوقع للرؤية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي

ومن المنتظر أن تحقق الرؤية الاقتصادية للجمهورية اليمنية من خلال مبدأ اللامركزية واعتماد أقاليم اقتصادية ذات قرار مستقل فيما يتوفر لها من موارد ومقدرات. وفي بادئ الأمر سيتم عمل آلية لخدمة هذه الاقاليم من خلال ما يتوفر حاليا من إمكانات لدى المركز، وسيتم بناء خطط اقتصادية واضحة مبنية على القدرات والفرص، ومعالجة لمواطن الضعف والتهديدات، تعتمد أنظمة ادارية ومالية كفؤة، وبيئة جاذبة للاستثمار لكل اقليم على حده، بما يضمن لها تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وهدف هذه الرؤية الوصول إلى معدل نمو كلي في العشر السنوات الأولى يبلغ ٧,٣٪ سنويا، وسيستمر العمل بوتيرة عالية وفي ظل توافر الظروف الملائمة نتوقع أن يصل النمو إلى ١٠٪ سنويا فيما بعد ٢٠٢٣ وحتى العام ٢٠٣٠م.

إذا نظرنا إلى بعض المؤشرات، مثل التي ذكرت في بداية هذه الورقة يظهر جلياً أن السياسات الماضية لم تكن ملائمة لمقتضيات النمو المستدام ولم تلب حاجات المجتمع .
لذلك ونحن ننظر إلى مستقبل أفضل وجب إعادة النظر في اختيارات الماضي والتخطيط إلى ما بعد الفترة الانتقالية ورسم الخطوط العريضة لسياسات واستراتيجيات مستقبلية ناجحة وضمن رؤية اقتصادية طويلة المدى .

وانه من الضروري أن يُبنى منوال التنمية للسنوات القادمة على جملة من المبادئ لرفع التحديات التي تعترض اليمن من أهمها :

١- العدالة الاجتماعية والإنصاف الإقليمي.

٢- النجاعة والفاعلية والتنافس والاندماج القطاعي والجغرافي .

٣- تحسين الانخراط النوعي المدروس في العولمة لاستغلال الفرص التي تتيحها ، وتجنب السلبيات التي تفرزها.

ويمكن بلوغ ذلك عبر الأسس التالية :

١- إعطاء معضلات البطالة والفقر والحرمان أولوية قصوى ويوظف لذلك كل الإمكانات الممكنة .

٢- الربط بين التنمية البشرية، والتشغيل، والسياسات الاجتماعية من ناحية، والسياسات الاقتصادية المبنية على حرية المبادرة، والتجديد والابتكار ، والقيمة المضافة والتنافسية، والإنتاجية من ناحية ثانية .

٣- تهيئة البيئة المناسبة التي تضمن التوزيع العادل لمختلف البنى التحتية، والاستثمارات القطاعية، والنشاط الاقتصادي، والمرافق العامة وتوفير إطار العيش الكريم في كل الأقاليم لتقوية قدرتها على جلب الاستثمار .

٤- تدارك الفوارق الإقليمية الحادة، والتفاوت بين الريف والحضر وإشاعة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية في كل الأقاليم وضمان التواصل والتكامل بين مختلف الفئات ومكونات المجتمع .

٥- إطلاق قوى التنمية المحلية والإقليمية المعطلة في مختلف الأقاليم بإعطائها صلاحيات أوسع لاستغلال إمكاناتها الذاتية بما يمكنها من تحديد مساراتها التنموية وتثبيت مقوماتها انطلاقاً من ميزاتها النسبية وقدراتها الخاصة واحتياجاتها حتى تنخرط في ديناميكية التنمية على المستوى الوطني .

٦- بناء شراكة فاعلة وحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل بناء اقتصاد متنوع، ومنتج، ومتكامل وقادر على تلبية حاجات المجتمع

ومتطلبات المنافسة الدولية، بما يعيد الاعتبار للتنمية بمفهومها الشامل.

٧- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.

٨- بناء نسيج اقتصادي متنوع، تلعب فيه المؤسسات الصغرى والمتوسطة دوراً رئيسياً وتتوفر لها مقومات التمويل، والإرشاد، والبحث العلمي، وتسهيل التسويق لمنتجاتها .

٩- التخطيط للموارد البشرية بصيغة تضمن التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل ومن ذلك توفير التخصصات التقنية والتكنولوجية .

١٠- التحكم في العوامل الديموغرافية لما تمثله من ضغط على الاقتصاد ككل والمرافق العامة والتشغيل بصورة خاصة ،ومن الضغوطات أيضا ذات العلاقة بالبعُد الديموغرافي في ظاهرة النزوح من الريف إلى المدينة ،وعمل الأطفال والمهجرين واللاجئين وكلها تستدعي عناية خاصة .

١١- إدماج المرأة في الدورة الاقتصادية باعتبارها عنصراً فاعلاً في المجتمع وضمان حقوقها في الصحة والتعليم والتشغيل وتمثيلها في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

١٢- إعطاء موضوع التأمينات الاجتماعية، والمساعدات الإنسانية والتأمين الصحي الأهمية المستحقة ضمن الاختيارات التنموية ويشمل ذلك نفقات الحكومة المحلية ،مع مراعاة موازنات النوع الاجتماعي على الصحة والتعليم والتربية ،والتكوين المهني ومساعدات الفئات الاجتماعية المنعدمة الدخل .

وتسعى كل هذه العناصر في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نمو اقتصادي قوي ونوعي يُسهل استيعاب طالبين العمل والقضاء على الفقر الحاد وإدماج كل الفئات ويمكن الجميع من الاستفادة من النمو الاقتصادي الذي لا يعتبر هدفاً في حد ذاته بل وسيلة للوصول إلى أهداف أسمى وأهم وهي التنمية البشرية وتحقيق الكرامة لأفراد الشعب .